

AL-HOCUC

REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,

HISTORIQUE ET LITTERAIRE

Paraittant au Caire (Egypte

chaque Samedi

Fondateur

EMIN SCHEMEIL

Directeurs - Rédacteurs

S. Bostros & Ibrahim jammal

ABONNEMENT

P. T. 96 1/2 (Fr. 25) par an

payables d'avance

Vol. XIV N. 14



(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٢٩ امام جامع الكخيا)

الحقوق

حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسها « امين شميل »
بديرها ويحررها
سليم بسترس و ابراهيم جمال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً ماغاً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

هذه الجريدة مقررّة رسمياً لنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

نظارة الاشغال العمومية

ترجه قرار وزاري نمرة ١٤٩

فيما يختص بالتزام بمدينة القاهرة

بناء على موافقة رأي مجلس النظار وبعد

أخذ رأي مجلس شوري القوانين

وبعد الاطلاع على ما قرره اللجنة العمومية

لحكمة الاستئناف المختلطة في ١٥ يناير و ٤ ابريل

سنة ١٩٠٠ طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر

في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ قد قررنا ما يأتي

الباب الاول

فيما يختص بالركاب

(المادة الاولى) (١) لا يصعد الراكب الى

العربة أو ينزل منها الا من الجانب الايمن للخط

(٢) لا يصعد الراكب الى العربة (في المحطات

التي تقررها المصلحة) الا متى كان الخارجون

منها قد نزلوا

(٣) على الراكب أن يحفظ تذكرته حتى

تبلغ الجهة التي هو يقصدها وعليه ان يقدمها للعامل

الشركة كلما طاب العامل منه ذلك

(المادة الثانية) (١) لا يجوز للراكب

الوقوف في العربة أو على السلم الجانبي

(٢) لا يجوز للراكب الصعود الى عربة عليها

العلامة الدالة على استكمال عدد الركاب فيها

(٣) لا يجوز للراكب ان يشغل الحبل برزم

ضخمة أو يأخذ معه كلاباً

ولا يقتصر الحكم بهذه الفرامة على من

باشر العمل بنفسه بل يشتمل أيضاً كل من

أمر به أو أغرى على الحفر أو على نقل الآتربة

سواء كان بصفته مالكا للأرض أو مديراً للعمل

أو مأموراً به أو بأي صفة كانت

(المادة الثالثة) يحكم على مرتكبي المخالفة

فضلاً عما ذكر بإعادة الأراضي الى ما كانت

عليه قبل الحفر وان لم يرجعوها الى حالتها

الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم

يجري للمدير أو المحافظ هذا العمل على نفقتهم

(المادة الرابعة) تحصل نفقات العمل طبقاً

لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس

سنة ١٨٨٠

(المادة الخامسة) ألغى الامران العاليان

الصادران في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو

سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا الذي يعمل به مضي

ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين

(المادة السادسة) على ناظر الداخلية تنفيذ

أمرنا هذا

صدر بسرائي عابدين في ٢٦ ذي الحجة

سنة ١٣١٧ - ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠

(الحقوق) نشر هذا الامر العالي في

الوقائع المصرية عدد ٤٥ تاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠

قانون البرك والمستنقعات

أمر عال - نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في

٩ نوفمبر سنة ٩٢ بمنع احداث البرك والمستنقعات

وعلى الامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ٩٩

بتمكين المادة الاولى من الامر المذكور وبناء

على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأي

مجلس النظار

وبعد أخذ رأي مجلس شوري القوانين

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية

بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ ابريل

سنة ١٩٠٠ أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى) ممنوع احداث حفرداخل

للمدن والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها

على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من السكن

سواء كانت هذه الحفر لضرب الطوب أو لأي

غرض آخر ينشأ عنه تكون بركة أو مستنقع

وممنوع أيضاً احداث هذه الحفر بالجهات

القبلية والشرقية والغربية في الأراضي الواقعة على

مسافة أقل من ألف متر من السكن

ويسري هذا المنع أيضاً على الحفر أو

نقل الآتربة الذي يتسبب عنه توسيع البرك

والمستنقعات الموجودة من قبل أو تعميقها

(المادة الثانية) من يخالف المادة السابقة

محاقب بفرامة من خمسين الى مائة قرش

« ٤ » لا يجوز للراكب أن يمس جهازيات الحركة والنور وعلى الخصوص حبل الذراع « الاستنجه »

« ٥ » لا يجوز للراكب مضايقة الركاب

« المادة الثالثة » على الركاب ان يراعوا تنبيهات المحصلين . وكل محدث غوغاء والسكران أو المصاب بعاة تشمئز منها النفس يمنع من الركوب في العربة او تكميل مسيره الى الجهة التي هو يقصدها بعد ان يستشهد رئيس القطر عليه بشاهدين

« المادة الرابعة » تضع شركة الترام في مكتب العتبة الخضراء والمكاتب الاخرى دفاتر يدون فيها الركاب شكاويهم من خدمة الترام أو من ادارته وتكون تلك الدفاتر تحت طلب المصلحة وهي دفاتر قديمة تصادق المصلحة على كل ورقة منها ويكون للشركة في كل محطة عامل يقيد شكاوي من لا يعرفون الكتابة وتسلم ورقة القسيمة التي فيها الشكوى الى المشتكى لاقامة دعواه على مقتضاها « المادة الخامسة » لا يجوز للشركة أخذ أجرة الدرجة الاولى الا في العين المخصصة لتلك الدرجة التي تصادق عليها المصلحة

« المادة السادسة » على الشركة فيما اذا تعطل سير الترام أن تدفع لكل راكب قيمة تذكرته وتسترد منه تلك التذكرة

الباب الثاني

فيما يخص العموم

« المادة السابعة » على عموم الناس ان يصفوا الى جرس التنبيه فيعيدوا عن الخط اذا لم يكن عائق يعوقهم عن ذلك وعلى العربات وركاب الدواب والدراجات والمشاة وسواق الدواب ودوابهم سواء كانوا يسبون في اتجاه الترام أو عكس اتجاهه أن يتخذوا الجانب الايمن اذا كان خالصاً أو كان في الطريق فسحة كافية ولا يستثنى من ذلك الا الحيش والمواكب الرسمية وزقف الاقراخ والجنائز وكوكبة رجال المطافى « عساكر الطلبة » فلا يجوز على الاطلاق ان يعوق الترام مسيرهم « المادة الثامنة » لا يجوز اتلاف خط الترام

أو القاء الاحجار وغيرها على قضبانها أو تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو تسليق العواميد أو مس المجاري الكهربائية أو ملامستها بشئ من الاشياء

الباب الثالث

فيما يخص بخدمة الشركة

« المادة التاسعة » خدمة الشركة بالقاهرة السواقون والمحصلون « القوميسارية » والمفتشون « المادة العاشرة » يجب على المحصلين والسواقين عند قيامهم بعملهم أن يكونوا بملابس الشركة حاملين الصفيحة التي تعطيم اياها المحافظة ولا يجوز لهم أن يقيموا بدلا عنهم في عملهم أناساً غير مرخص لهم فان فعلوا وجبت المخالفة على الطرفين

« المادة الحادية عشرة » لا يجوز للمحصل اعطاء الاشارة بقيام القطر الا متى تأكد أن جميع الركاب هم في امان وعليه اللاتفات الى مسألة مراعاة العموم احكام اللاتفة وكون الحواجز النقلة للعربات في محلها حتى لا يمكن للركاب الدخول أو الخروج الا من الجانب الايمن وكون الركاب لا يتجاوز عددهم العدد المقرر والاشارات والمصاييح والاعلانات موضوعة في محلاتها المفروضة لها ثم عليه جمع الاشياء « الامتعة » التي ينساها الركاب في القطر وايصالها الى مكتب عموم الشركة وهو يتبع في شأنها احكام الامر العالي الصادر في ١٨ ما يو سنة ١٨٩٨ فيما يخص بالاشياء الملتقاة

ولا يجوز وقوف القسطر بين المحطات للركوب فيه أو للتزول منه فهو لا يقف الا في المحطة التي ينتهي اليها وفي المحطات الصغرى التي تبين نظارة الاشغال العمومية مواضعها بالاتفاق مع مصلحة البوليس وتعلق على أعمدة الخط لوحات يستدل العموم بها على تلك المحطات

« المادة الثانية عشرة » السواق مسؤول عن القطر وملاحظة المواعيد المقررة وأمن السير ويجب عليه أن يوقف القطر اذا أمره البوليس بإيقافه لابل يوقفه كلما اقتضت الحال ذلك دفعا

للحوادث عن الناس أو اليها ثم ومجانبة الاضرار بمتاع الغير ويوقفه أيضاً عند طلب أي طالب ويمتنع عليه الكلام حتماً في أثناء الشغل ولا يخلي يده اليسرى في أثناء السير من ذراع الموازنة ويده اليمنى من ذراع الربط « الفرمله » وعليه تنبيه العموم الى دنو القطر وذلك بقرع جرس التنبيه على أنه لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير الحاجة الى قرعه

« المادة الثالثة عشرة » على السواق أن يضبط سير القطر بكل دقة لاسيما عند ما يرى ان عربات أو دراجات أو مشاة أو بهائم تقطع الخط أو تسير معه أمام القطر وعليه أيضاً أن يخفف سير القطر لابل يوقفه على مسافة كافية دفعاً للاعراض وعليه أن يسوقه بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع المحصل فيما يتعلق بالايقاف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى نفسه مكرهاً على مخالفتها لزدحام الشارع العمومي وعسر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف في المنحنيات الحفيفة وفي ملتقى شارعين أو قبل ملتقى شارعين

« المادة الرابعة عشرة » على السواق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد المصادق عليها من المصلحة غير انه لا يجوز أن تكون تلك السرعة في أية نقطة من النقاط أكثر من خمسة عشر كيلو متراً في الساعة وعليه تخفيض السرعة الى اقلها عند مقرب المفاتيح وفي ملتقى شارعين وفي المنحنيات والنقط المزدهجة بالمارة

« المادة الخامسة عشرة » على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في أن يجلس الراكب في الدرجة التي له الحق بها وفي أن محل الحریم يحفظ لمن فقط

« المادة السادسة عشرة » يجب على مستخدمي الترام معاملة الركاب بالادب والرفقة والاحترام ولا يجوز لهم قطع محادثتهم الا فيما يتعلق بشغل الترام فقط

في شهر أكتوبر الماضي سبعة عشر طالباً حال كون التلامذة الموجودين بالقسم الفرنسي لم يزد عددهم عن واحد وعشرين طالباً ثم ان المستر هلتن هو الذي يدرس باللغة الانكليزية المقدمة العمومية في الحقوق والمستر شلدون ايموس هو الذي يدرس لهم الاقتصاد السياسي والمستر موتيف سميت المحامي السكوتلندي البار الذي عين حديثاً في نظارة المعارف العمومية هو الذي يدرس القانون الروماني

وان هذا القسم الانكليزي سيقاب مراقبة شديدة بمزيد الاهتمام وجليد العناية من الذين يودون من صميم القواد نحو الحاكم الاهلية نمواً حقيقياً حيث يوجد بين هذا القسم الانكليزي وبين مستقبل النظام القضائي في القطر المصري ارتباط كبير فكلما سار ذلك القسم في طريق التقدم كان نظام القضاء تابعا له والعكس بالعكس

تعديل قانون العقوبات

ذكرت في تقرير في العام الماضي أن القوانين الاهلية في احتياج شديد الى اعادة النظر فيها وتحوير أحكامها وأن نظارة الحفانية اخذت من منذسنيين في اعداد ما يلزم لتعديل قانون العقوبات وتحقيق الجنابات الذين هما أهم من غيرها في الوقت الحاضر وأنه بحث بمشروع ابتدائي محتوي على التغييرات التي ظهرت ضرورة ادخالها الى رجال القضاء اجانب ووطنيين والى الموظفين الاداريين لابداء ما عندهم من الآراء والملاحظات

فورد على النظارة من عدد كثير منهم الآراء التي رأوها في ذلك المشروع وفي ١٧ مايو الماضي انعقدت في نظارة الحفانية لجنة مؤلفة من أربعة عشر عضواً انتخبوا من رجال القضاء والنيابة وقلم القضايا والنظارات لاجل المناقشة في المسائل المبدئية المتنوعة المحتوي عليها الكتاب الاول من قانون العقوبات وكان المشروع الابتدائي المنو عنه وما أبداه أعضاء تلك اللجنة من الآراء أساساً للمداولات

تلامذة الحقوق المصريين فان القوانين المصرية وان كانت في الاصل تابعة للقوانين الفرنسية لكن توالي الايام وكثرة التجارب أظهرت مواقع النقص والقصور فيها حتى لازم من ذلك توالي التغيير والاضافات من وقت الى آخر في مواضع كثيرة منها كما نوهت عنه في تقرير في العام الماضي وكانت تلك التغييرات تؤخذ من شرائع أخرى منافية بالمرءة للشريعة الفرنسية في العوائد والاخلاق والمشارب والغايات حتى ان الحقوق المصرية صارت تتباعد بكثرة سنة عن سنة عن النموذج الاصلي الذي نسجت على منواله فنسج من ذلك أن الشروحات الفرنسية والاحكام الفرنسية صارت في الغالب تحمل التلامذة على الغلط اكثر مما تساعد في الحقوق المصرية التي هي آخذة في أن تصبح حقوقاً خاصة ممتازة عن غيرها وبالتدريج تكون منفصلة بالكلية فلهذه الاسباب

ظهر انه جاء الوقت الذي ينبغي فيه ايجاد شرح ذي أهمية للقانون المدني المصري وبالفعل أوعزت نظارة الحفانية بالقيام بهذا العمل الذي ليس بسهل لكل من الموسو تستو مدير مدرسة الحقوق الحديثة والمستر هربرت هلتن القاضي في محكمة الاستئناف الاهلية الحائز لشهادة المحاماة من انكلترا ولشهادة الدكتور من كلية باريس وهذا الشرح يتكون من جزأين وينشر بالانكليزية والفرنساوية وربما يظهر الجزء الاول منه في خلال هذه السنة ولا غرو عند اتمامه يكون ذا فائدة عظيمة ويكون معواناً قوياً لا للطلبة فقط بل لاهل القضاء ولكل من يشتغل بعمل من أعمال الحقوق المصرية ومتى تم التعديل الجاري الآن في قانون العقوبات وتحقيق الجنابات يصبح من المرغوب ايجاد شرح لها مماثل للشرح المذكور

وقد تم بالفعل أمر ايجاد قسم انكليزي في مدرسة الحقوق وظهر له من اقبال التلامذة عليه ما جملة مقروناً بين الطالع وحسن الحظ حيث كان عدد التلامذة الذين انتظموا في سلكه

الباب الرابع

أحكام عمومية

(المادة السابعة عشرة) من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش الى مائة قرش وتسري أحكام الامر العالي الصادر في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢ (المختص بالصلح في التحالفات) على التحالفات المذكورة في هذه اللائحة وكل راكب يخالف شيئاً من أحكام الباب الاول يكتفي بطرده من عربة الترام وعلى البوليس اذا استجده رئيس القطر أن يساعده في ذلك وعدا عن طلب المحاكمة عن المخالفة مصلحة أيضاً أن تقيم الدعوى على الشركة اذا توافقت الحال بحسب أحكام المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

(المادة الثامنة عشرة) على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه

(المادة التاسعة عشرة) يتبدى العمل بهذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً حرر في القاهرة في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠
ناظر الداخلية ناصر الاشغال العمومية
محسني فهمي حسين فخري
«الحقوق» نشر هذا القرار في الوقائع
عدد ٤٢ المؤرخ ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠

المحاكم الاهلية

ترجمة التقرير المرفوع من جناب المستشار القضائي عن سنة ١٨٩٩

(تابع ماقبله)

بقي علينا الآن أن ننظر في مسألة الكتب الحقوقية التي ينبغي أن تكون باللغة الانكليزية فقد اتضح أنه من الممكن اتباع طريقة لهذا الغرض أقوم بالنسبة للاحوال الحاضرة من الطريقة المتبعة الآن وذلك لان الشروحات الحقوقية الجاري استعمالها سواء كانت فرنساوية أو بلجيكية لا تعود بكثير من الفائدة على

وقد عقدت اللجنة في خلال شهري مايو ويونيه جملة جلسات جرى البحث فيها في مسائل جمة كدرجات العقوبة والشروع والعود الى ارتكاب الجنايات والجرح وغير ذلك وأخذت لاصوات فيها ثم بالنسبة لسفر الكثيرين من الاعضاء في النسخة القضائية أجلت الجلسات الى ما بعد الصيف ولكنه في أثناء ذلك أعد مشروع آخر يعتبر نتيجة للمباحث التي حازت أغلبية الاصوات من المسائل التي جرى البحث فيها ويتضمن أيضاً المسائل الأخرى التي ستكون موضوع الجدل ووزع ذلك المشروع على الاعضاء أثناء تقيهم مدة الصيف لكي يتسنى لهم بحثه ودقة التأمل فيه وإبداء ملاحظاتهم عليه قبل العودة الى جلسات اللجنة

وبالفعل قدمت للنظارة بعض الملاحظات والافكار السديدة المفيدة جداً خصوصاً من المستر برويت الموظف بقلم القضايا الذي أدى خدمة جليلة في هذا الموضوع ومن المستر موزلي القاضي في محكمة مصر الابتدائية الاهلية وبناء على ذلك تشكلت لجنة صغيرة في نظارة الحفانية وقامت بتحضير مشروع منقح (مشروع نمرة ٣) لعرضه على أعضاء اللجنة العمومية قبل العود الى الاجتماعات وعند ما يصدق على المشروع المعدل لهذا الكتاب الاول الذي هو بمكان عظيم من صعوبة التعديل والاهمية يصير الشروع بالكيفية عنها في الكتابين الثاني والثالث منه هذا وتجزئة العمل أمر ضروري لا بد منه فضلاً عن كونه الاصول حيث ان أعضاء اللجنة العمومية ليسوا قليلي العدد ومن المرغوب جداً أخذ رأي كل من مندوبي النظارات المختلفة ذوات الشأن

ثم اذا التفتنا لاصل القانون الحالي فهنا أكثر ما همة عمل التعديل الذي نحن بصده الآن فان القانون الاهلي المذكور المؤسس على قانون العقوبات الفرنسي قد طبق سنة ١٨٨٣ بدون أن على قانون العقوبات المختلط الذي صار نشره سنة ١٨٧٦ وقانون العقوبات المختلط

ليس من السهل في كل الاحوال معرفة فائدة الاختلافات التي تضمنها بالنسبة للقانون الفرنسي كما انه لا يظهر أن هذه الاختلافات حصلت لاستلزام تطبيقها على ما يناسب أمة شرقية من العوائد وغيرها حتى يعمل بها بين تلك الأمة وبما انه لم تعط في ذلك الوقت سلطة جنائية جوهريه للمحاكم المختلطة فالشارع في سنة ١٨٨٣ لم يكن عنده شيء يستير به ويساعده من الاحكام القضائية المبنية على قانون العقوبات المختلط وليس من الغيب أن نقول فيما يختص بالقانون الفرنسي بانه في وقت نشره أي في سنة ١٨٦٠ لم تكن مبادئ الشريعة الاسلامية معلومة حق العلم وانه بعد هذا التاريخ صار تعديله تعديلاً جوهرياً بإصدار جملة لوائح أخرى بين بعضها وبين أصله بون بل صدرت جملة أحكام كانت مضادة له وان كان أنصار القوانين ربما لم يقرروا دوماً بأهميتها وكثرتها وان معظم البلاد التي بنيت قوانينها على القوانين الفرنسية اضطرت لضرورة مزج التشريع الحديث والاحكام الثابتة بالقانون الاصلي مزجاً موافقاً ولضرورة تطبيق الافكار المصرية على كبسج جناح الجنايات الى نشر قوانين عقوبات جديدة خصوصاً في خلال العشرين سنة الاخيرة وهذه الضرورات متسلطة جداً في القطر المصري حيث ان ما روعي لوضع قانون العقوبات المصري عند وضعه من المغايرات للقانون الفرنسي قد جعل الصعوبة زائدة في التطبيق على أحكام الحاكم الفرنسية وقد أكد تلك الصعوبة وزادها شدة عدم وجود تلك الاحكام في أيدي قضاة دوماً

وليس القصد من عمل التعديل الذي نحن بصده الآن تغيير المبادئ الاصلية للقانون تغييراً كلياً انما القصد جعل نصوصه في قالب أقرب للفهم وأوضح وإدخال نتائج الاميال المصرية فيه . مثلاً في موضوع العقوبات ظهر أنه من الممكن إلغاء العقاب بالنفي وهو المعروف في القانون بإبعاد المحكوم عليه عن محل إقامته ونقله بالجهة

التي تعينها الحكومة لذلك ليقيم بها لأن الحكم به لم يكن الا نادراً وإلغاء العقاب بالسجن المؤبد الذي لا يحكم به الا على المجرمين السابق الحكم عليهم بالنفي ومنوي ادخال نوعين في عقوبة الحبس - حبس بسيط وحبس مع التشغيل - اذ لم تعد تماماً الطريقة التي كانت متبعة الى سنة ١٨٩١ وعلى مقتضاها كان لا يشتغل أي محبوس ولا الطريقة التي اتبعت منذ ذلك العهد التي يشتغل على مقتضاها جميع المحاييس والجهد مبذول للتوفيق بين أحوال القطر الاجتماعية والسياسية وبين العقوبات المختلفة التابعة للعقوبات الاصلية مثل الحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة أو التوظيف بأية وظيفة أميرية والحجر القانوني بواسطة ادخال تعديلات خفيفة فيها والآن جار النظر في نظام ملاحظة الضبطية الكبرى الذي حدث بسببه جدال عنيف في فرنسا حيث ان النظام الحالي الموجود في الضبطية الكبرى يضر أحياناً بالمحكوم عليه أكثر مما يفيد الجمهور أما ما يختص بالمجرمين الحديثي السن فقد اقترح امتداد سلطة الحاكم فيها يختص بارسالهم الى سجن الاحداث واستعمال الجلد في الاحوال التي يكون بها تجنب اختلاطهم في الحبس بغيرهم مفيداً لهم

والهمة مبذولة أيضاً في وضع القواعد التي على مقتضاها تعين العقوبة في أحوال الشروع في ارتكاب الجرائم والعود اليه وفي الاحوال التي ترى المحكمة فيها وجود دواعي الرأفة في قالب أوضح اذ أن نصوص القانون الحالي على تلك القواعد فيها قصور مريب كذلك في محور ما يختص في القانون بجمع العقوبات جماً غير محدود وفي سن قواعد أخرى فيما يتعلق بالاشتراك في الجرائم

واذا اعترض البعض على أن التعديلات المشروعة لا تتأثر كثيراً عن الاصل نقول له ان التعديل في القواعد الاساسية لا يكون الا بقاية الحذر فضلاً عن أنه يستدعي مصاريف ومعلوم أن الشارع المصري زيادة عن مقاومته على الدوام

(المادة السابعة والعشرون من الباب المائة والحادي والثلاثين من القانون الذي أصدره البرلمان في جلسته السنوية المنعقدة في السنة الثلاثين الى السنة الحادية والثلاثين من حكم جلالة الملكة فكتوريا) وفي فرنسا (المادة الاولى من لائحة أول أغسطس سنة ١٨٩٣) وفي ايطاليا (المادة ١٦٦ من قانون التجارة) وفي ألمانيا (قانون التجارة) وفي بلجيكا (الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من اللائحة الصادرة في ١٨ مايو سنة ١٨٧٣) وفي البرتغال المادة ١٦٦ من قانون التجارة) وفي رومانيا (المادة ١٦٨ من قانون التجارة) وفي هولندا (المادة ٤١ من قانون التجارة)

ولاجل ان يثبت رسمياً ظهور شركة جديدة على مرآى للعموم قد قضت المادة الخامسة بأن عقد الشركة وقوانينها تنشر في الوقائع المصرية وكذلك في الجرائد المسموح لها بنشر الاعلانات القضائية التي تقيد العموم (المادة ٦٣ من قانون التجارة المختلط) وينشر ايضاً بالكيفية عنها ما يدخل من التحوير على قوانين الشركات

وقد نحونا بهذه الخطوة نحو الطريقة المتبعة في ايطاليا وبلجيكا حيث توجد مجموعة رسمية ينشر فيها كل مستند متعلق بالشركات الخاضعة للاحكام القانونية المختصة بالملانية وهذه الطريقة أعني طريقة جعل الجمهور على علم تام بقدر الامكان بالاحوال الدقيقة كالشركات التي شخصيتها غير شخصية أعضائها المسؤولة جزئياً فقط والتي يكون الجمهور على الدوام في علاقة معها قد أورت نتائج جيدة حتى ان دارسي علوم مقارنة الشرائع ببعضها يودون تسجيل ادخالها في عموم البلاد ولا غرو في أن أنفع دواء لقطع جرائم الشركات الخداعية المقوضة الاركان هو أن نوقد أضواء مصباح اللامعان والبحث وننظر به في كل الشركات على السواء لمعرفة حقيقتها وكشف مكنون نواياها ولهذا الغرض لم نكتف بعض الشرائع بنشر عقد الشركة وقوانينها بل قضت بأن تنشر ايضاً في الجرائد جميع التعيينات التي

ووضع قوانينها فكان قلم قضايا الحكومة يقاسي احوالا شديدة عندما يبحث في الشروط الاساسية لكل شركة جديدة مع مؤسسيها واذا لم يوافقها شرط من الشروط المذكورة يلتزم بان يبين لهم السبب في عدم الموافقة وحيث كانت هذه الحالة التي ينشأ عنها جلياً عناء شديد فضلاً عن ضياع الوقت تستدعي استلفات النظر لاصلاحها فقد روي ان خير الوسائل اصدار الحكومة لائحة متضمنة للشروط والصفات التي تكون مستعدة لقبولها لاجل تشكيل الشركات وبالفعل صدر قرار من مجلس النظر في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ ونشر في الوقائع المصرية باللغة الفرنسية في تاريخ ٦ مايو سنة ١٨٩٩ مضمونه انه لا ينظر في المستقبل في طلب تشكيل شركة من شركات المساهمة ما لم يكن عقد تلك الشركة وقوانينها منطبقة على الشروط الموضوعه لذلك ولا داعي لان نطرق باب الكلام على تفاصيل تلك الشروط بل نكتفي بذكر النقط المهمة فيها وهي يارم أن يكون عقد الشركة عقداً رسمياً أو على الاقل تكون الامضات مصدقا عليها (المادة الاولى) ولا يتم تشكيل الشركات نهائياً الا اذا تم الاكتاب في كل رأس المال ويكون كل مساهم دفع خسا وعشرين في المائة من القيمة الاسمية للاسهم التي اكتسب فيها مع كون السهم الواحد لا يكون أقل من جنيه انكليزي مهما كانت الاحوال (المادة الثالثة) وطبقاً للمادة ٥١ من قانون التجارة المختلط « يعين في الامر المرخص بايجاد شركة المساهمة قدر المبلغ اللازم دفعه من كل سهم ليكون السهم بعد ذلك لحامل سنده ويخلو طرف المساهم أو المتنازل اليه الذي كان السند باسمه » لكن اللائحة الجديدة تقضي بأن الاسهم تكون اسمية الى أن تدفع تماماً (المادة الثانية) فان تحويل الاسهم التي لم تدفع تماماً الى أسهم لحامل سندها ينشأ عنه في المعاملة ضرر بين وارتباك عديدة جداً ويكتفي في البرهان على أن هذا النع مستحسن جداً أن أذكر الشرائع التي قرره في انكلترا

للمصوبات السابق ذكرها المتعاقبة بنفس القانون كثيراً ما يجد حرج عثرة في طريقه يوجب ارتباكاً اذ أن التعديلات الاكثر اهمية واضطراباً (مثل زيادة عدد القضاة الاهلين الزيادة الكافية وتديل الطريقة الحالية في التسجيلات واعادة النظر في بعض أجزاء لائحة السجون المتعلقة بتفصيل المسجونين والمحافظة عليهم) تنقل كاهله البتة بنفقات تزيد كثيراً عما في وسعه من المسائل

وهنا يلزم في الاعتراف بان ما أجري من التعديل لم يكن بسرعة زائدة لغاية الآن لكن لا يخفى أن سن القوانين عمل صعب جداً في كل البلاد يحتاج دائماً الى زمن كثير وأن الصعوبات الموجودة في القطر المصري تزيد عن الصعوبات في غيره عشر مرات بسبب النظام القضائي المرتبك المتعدد وبسبب الاحوال الأخرى الخصوصية النظامية التي تمنحها هذه البلاد فوان لم يكن التقدم للآن سريعاً الا أننا على أي حال لا ينبغي أن نعتبره غريباً مدهشاً بالنسبة للاسباب المذكورة واني أرى انه ليس هناك أدني داع لغياس من الحصول على المطلوب

الشركات المصرية

قد ابتدع في هذا العام امر ذو بال في نظام شركات المساهمة المصرية فانه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون التجارة المختلط « لا يجوز ايجاد شركة المساهمة الا بامر يصدر من الجانب الخديوي بالتصديق على الشروط المدرجة في عقد الشركة وباترخيص بتشكيلها » وحينئذ للحكومة الخديوية الحق في ان تشترط الشروط التي تستصوبها بشرط ان لا تكون في أي حال من الاحوال مخالفة لنصوص القانون نفسه ولكن مواد القانون التجاري في الشركات غير وافية تماماً ولم تنص على شيء ما في حلة مسائل مهمة وبناء على ذلك كان مؤسسو الشركات حيث انهم لم يكونوا مقيدين بمواد من القانون ولا معاقين عما يريدونه مما لم ينص عليه يستنجون عادة ان لهم السراح للطلق وكال الحرية في تحرير عقود الشركات

تحصل في لجنة المديرين وكذلك بأن تنشر الميزانية السنوية وقد ظهر في أتكلترا من عهد غير بعيد كتاب أزرق في الشركات يدل على أن عندداً من آل الخبرة في قانون الشركات ومن جميات تجارية يميلون الى ادخال هذه الطريقة في البلاد الانكليزية (راجع تقرير اللجنة الاقليمية على تعديل قوانين الشركات سنة ١٨٩٥ وجه ٢٢ و ١٤٦ الخ)

وبما ان التغييرات في قوانين الشركات مسألة مهمة جداً قضت اللائحة الجديدة في مادتها السادسة بأنه لا يمكن مهما كانت الاحوال ادخال ادنى تغير في الغرض الجوهري لاعمال الشركة الذي تشكلت من اجله فاذا أريد تغير آخر يلزم ان تشكل له جمعية عمومية تنظر فيه بشرط أن تكون افراد تلك الجمعية يتكون بهم ثلاثة أرباع رأس المال على الأقل كما انه يشترط لتقرير ذلك التغير ان يتكون من الاغلبية المقررة عليه نصف رأس المال على الأقل لكن بالنظر لكون المساهمين في الشركات العمومية كثيراً ما يظهرون الاهمال وعدم الاعتناء القريب بمصالحهم وبالكيفية التي تدار بها قضت اللائحة بأنه عند ما اذا كانت الجمعية الاولى المستدعاة لم تحتو على العدد اللازم تستدعى جمعية أخرى للتصديق على التغييرات المشروعة ويسوغ لها ان تقررها لكن بشرط ان تكون مشكلة من مساهمين يكون عددهم ربع رأس المال على الأقل (المادة ٦) ثم لما كان نوع التغير الاكثر حدوداً في قوانين الشركات هو ازدياد رأس المال فاللائحة اوجبت ان الاسم الجديدة لا يمكن اصدارها باقل من قيمتها الاسمية الاصلية وانها ان صدرت باكثر من قيمتها الاسمية الاصلية يوضع الربح في صندوق المال الاحتياطي (المادة ٧)

والسلطة في اصدار السندات صار تحديدها قياساً على أحكام القانون الايطالي في هذا الموضوع بحيث لا تزيد قيمتها الاسمية عن القدر الذي يبلغه رأس المال المدفوع والموجود في آخر ميزانية (المادة ٩)

وقضت اللائحة أيضاً في مادتها العاشرة بان لا يكون لحصص المؤسسين حق في حصة من الارباح الا بعد ان يكون المساهمون الاعتياديون قبضوا حصة في المائة على الاقل كما ان قوانين الشركة لا يسوغ لها ان تصرح للمؤسسين بان يأخذوا اكثر من نصف الباقي وعند فض الشركة يجب ان تدفع قيمة أسهم رأس المال بحسب ثمنها الاسمي الاصلي وما بقي للشركة يجري تخصيصه باعتبار النسبة عنها على الأسهم وحصص المؤسسين

ثم ان تقدير قيمة ما يباع الى الشركات بالاثمان الباهظة فوق الحد من مؤسسيها هو تعد اجتهد الشارعون في أن يقاوموه ويمتدوه من البلاد الاخرى حتى انه اتخذت في فرنسا والمائيات طريقة كافلة بالمقصود لتقدير الاثمان الحقيقية الحرة بدل التثمين الباهظ الذي يحده البائعون ارباب الغايات ققياساً على هذه الافكار واتباعاً للقانون الالماني حتمت اللائحة الجديدة في المادة الثانية عشرة بان كل مشتري مهم تشتريه الشركة أثناء السنتين الاوليين من تأسيسها يلزم ان تصدق عليه جمعية عمومية مشكلة بالكيفية عنها التي سقت في تشكيل الجمعية العمومية لاجل التغييرات في قوانين الشركة (المادة ١١) كما انها قضت ايضاً بان أسهم البائسين لا تحوّل الا بعد مضي سنتين من نشأتها جرياً على أحكام اللائحة الفرنسية في هذا الصدد المؤرخة أول أغسطس سنة ١٨٩٣ (المادة الثانية)

هذه هي النقط المهمة في اللائحة الجديدة التي تكون متممة لاحكام قانون التجارة أما مسألة معرفة ما اذا كانت هذه اللائحة تنجح في امانها القربة من الخيالية نحو تطهير وتقوم معوج الشركات العمومية فهذه من المسائل التي لا يمكن أن يحزم العقل فيها بشيء بل يكثر فيها الارتباب والشك لكنها على الاقل تظهر ان الحكومة المصرية عملت كل مافي وسعها من الواجب عليها في السعي وراء المنفعة العمومية لاجل حماية رعاياها سيما بالنظر لكثرة فيضان رأس المال المتزايد كثيراً

الذي تجلبه نضارة القطر التي تنمو يوماً عن يوم لكن لسوء الحظ لا تفي هذه اللائحة بالغرض تماماً اذ ان أغلب الشركات المؤسسة لاجل العمل في البلاد المصرية تشكل في الخارج وتكون بذلك مستقلة لا تحتاج الى اذن من الحكومة المصرية المصرية ولا تدخل تحت مراقبتها الا انه يوجد طريقتان لمقاومة هذه الصعوبة فالطريقة الاولى تكون بسن بلائحة عمومية يسري حكمها على كل الشركات المصرية أعني الشركات التي فرضها الاصلي اجراء العمل في القطر المصري سواء تشكلت هنا او في الخارج انما يلزم بالطبع قبول الدول لهذه اللائحة وهذا امر ربما لا يكون الحصول عليه صعباً جداً اذ ان تلك اللائحة تكون مشابهة لاغلب اللوائح الاوربية الخاصة بالشركات في احكامها الجوهرية - الطريقة الثانية وهي سهل من تلك بكثير ان تلزم الحكومة المصرية دائماً ابدأ كل صاحب امتياز لاعمال مصرية ان يهيئ في ميعاد محدد شركة تقوم بتلك الاعمال وتشكل تشكيلاً مطابقاً لكل نصوص اللائحة المصرية وهذا الشرط يكون مطابقاً للسرا المتبع في أغلب الحكومات الاوربية التي لا تمنح رخصاً مخالفة لهذه الشروط الا نادراً جداً

المحاكم المختلطة واللجنة الدولية

معلوم ان نظام المحاكم المختلطة في الديار المصرية ابتداء في أول فبراير سنة ١٨٧٦ وأن المادة ٤٠ من لائحة ترتيبها قضت بأنه « لا يسوغ تغير أدنى شيء من هذا النظام المتفق عليه في أثناء مدة الخمس سنوات وبعد انتهاء هذه المدة اقتضت من العمل عدم الحصول على الفائدة المقصودة من تشكيل المحاكم فللدول الخياراً ما أن ترجع لما كان جارياً قبل أو تتفق مع الحكومة المصرية على طريقة أخرى يستحسنونها »

فالخمس السنوات انتهت في أول فبراير سنة ١٨٨١ ثم تجددت مدة تلك المحاكم بالتوالي تارة لسنة واحدة (راجع الاوامر العالية الصادرة في ٦ يناير سنة ١٨٨١ و ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٢ و

٢٨ يناير سنة ١٨٨٣) وطورا خمس سنوات
(راجع الاوامر العاليه الصادرة في ١٩ يناير سنة
١٨٨٤ و ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ و ٢٩ يناير
سنة ١٨٩٤)

وفي أثناء الزمان الذي كان ابتدؤه من
سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٩٩ لم يحصل تخوير في
قوانينها الا في مواضع قليلة الاهمية فقط ولكن
بالنسبة لقرب زمن تجديدها الذي يكون في سنة
١٨٩٩ عرضت الحكومة المصرية على الدول في
منشور رقم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ بعض تعديلات
في نصوص لأحكام ترتيبها بما كانت أكثر أهمية
من التعديلات التي حصلت قبل وقد كنت نوهت
عنها في تقريري في العام الماضي (صحيفة ١٨ و
١٩) بالإيجاز قبل ان يتم ظهورها في حيز الوجود
انما حيث قد انتهت اعمال اللجنة الدولية التي
مكثت نحو السنة ونصف وتمت أيضاً المخبرات
التي نتجت عنها مع الدول فن الصواب أن تلخص
هنا ماتم من تلك الاعمال تلخيصاً عاماً
(يتبع)

محكمة اسنا الجزئية اعلان

تشره اولى في القضية المدنية نمرة ١٥٧٩ سنة ٩٩
بناء على الحكم الصادر من هذه المحكمة
بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ٩٩ ومسجل بقلم كتاب
محكمة قنا الاهليه بتاريخ ٣٠ منه نمرة ٦٩٠
وبناء على طلب خليل محمد الصايغ باسنا
ومتخذ له محلاً مختاراً منزله الكائن باسنا
سيصدر الشروع بالمزاد العمومي في مبيع ٧
افدنه ونصف وربع من فدان أطيان خراجيه
زاعية بقبالة الرحمه بناحية القرايا على مساحتين
الاولى وقدرها خمسة افدنه ونصف وربع تحد
من الشرق محمد محمد ابراهيم نوتي والبحري علي احمد
سليم والغربي حسنين عبدالجليل عبدالقادر والقبلي
عبد المولى محمد والمساحه الثانيه قدرها فدانين
محمد من الشرق ام محمد سلطان والبحري

أطيان علي أحمد سليم والغربي اسماعيل احمد
سليم والقبلي محمد محمد ابراهيم نوتي المملوك هذه
الاطيان الى محمد محمد ابراهيم نوتي المزارع من
القرايا والاطيان المذكورة مرهونة الى الطالب
نظير مبلغ ١٤٠٠ والمصاريف المستجده وشروط
البيع وحكم نزع الملكية موجودان بقلم كتاب
المحكمة تحت طلب من يطلع عليهما وحضرة
القاضي قدر الثمن الاساسي الذي تبني عليه
اقتراح المزايد مبلغ خمسين جنيه مصري وسيكون
البيع باوادة المزايدات بسراي المحكمة باسنا في
يوم الاحد ٢٧ مايو سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في المهاد
المرقوم
تحريراً بمركز المحكمة في ٢٨ ابريل سنة
١٩٠٠

كاتب اول محكمة اسنا
عبد الرحمن حسن جعفر

محكمة ملوي الجزئية اعلان

تشره اولى

في القضية المدنية نمرة ٥٦٦

بجلسة المزايدات العلنية المتقدمة في يوم الاربعاء
٣٠ مايو سنة ٩٠٠ وأول صفر سنة ١٣١٨
الساعة ٨ صباحاً
سيصدر الشروع في مبيع ٤ سهم و٢١ قيراط
٣ افدنه أطيان كاسنة بناحية باويط على أربعة
أقسام ملك الحرمين تركان زوجة الشيخ سليم
محمد وزمزم زوجة طه آدم من الناحية على
أربع مساح منها ١٢ سهم و١٧ قيراط بقبالة غيط
الشيخ الحد البحري داود حسين والقبلي آدم
عبد الواحد والغربي باقي الاطيان والشرقي قبالة
القضايه ١٢ سهم و١٨ قيراط بقبالة الجرن حدها
القبلي آدم عبد الواحد والبحري سليمان ابو العلا
والشرقي أطيان نزهة باويط والغربي طريق و ١
فدان بقبالة القضايه الحد البحري أطيان الست

خديجه والقبلي محمد افندي سليم والشرقي مصرف
مياه والغربي غيط البلد ٤ سهم و ٩ قراريط
بقبالة الحجر الحد القبلي آدم عبد الواحد والبحري
موسى موسى والغربي الجبل والشرقي طريق
وفاء لمبلغ ٣١٧ غرش صاغ قيمة المصاريف
المحكوم بها عليهما مع ما يستجد عليها وان يكون
الثمن الاساسي الذي تبني عليه المزايدة ١٠٠ غرش
صاغ عن القسمين الاولين والقسم الثالث ٢٥٠
غرش صاغ والقسم الرابع ٥٠ غرش صاغ الجمله
٣٥٠ غرش صاغ

وهذا البيع بناء على طلب محمد افندي
حمدي لتقيم بالحروسة وبناء على حكم نزع الملكية
الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢١ مارس سنة ٩٠٠
ومسجل بمحكمه أسبوط الاهليه في ٢٦ مارس
سنة ٩٠٠ نمرة ٢٥٣ المدونة به شروط البيع
فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في الزمان
والمكان للاطلاع عليه
تحريراً بملوي في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٠ وأول
محرم سنة ١٣١٨ كاتب أول محكمة ملوي
امضا

اعلان

من قلم محضري محكمة الاقصر الجزئية
بيع مواشي

انه في يوم الاثنين ٢٢ محرم سنة ١٣١٨
الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٠٠ الساعة ١٢ افرنكي
بسوق ناحية قوص
سيصدر الشروع في مبيع ثلاثة بقرات وثلاثة
حمير تعلق سيد حمد عمران وحمد حمدور هوان
مبارك من نجح ابو الجود التابعة العياش المتوقع
عليهم الحجز بتاريخ ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٠ بناء
على طلب حضرة محمد افندي امين باشكاتب
محكمة قنا الاهليه تنفيذاً لقائمة المصاريف وفاء
لمبلغ ٥٨٠ جنيه ملزم
فعلى من له رغبة في المشتري ان يحضر
في الزمان والمكان المعينين اعلاه ومن يرسمي عليه

ببولاق ثمن قدره الف ومائة قرش صاغ ولناخره
عن القيام بسداد باقي الثمن فالدائنة رغبت اجراء
البيع ثانياً على ذمته حسب القانون
فمن يرغب الشراء فليحضر ويطلع على
دوسية القضية نمرة ١١٨٦ سنة ١٨٩٩ المودع
فيه حكم نزع الملكية وحكم البيع وشروطه وبقية
الاوراق تم بحضور امام المحكمة في اليوم والساعة
المحددين لقبول الزائدة منه هذا وان قلم الكتاب
يعتبر هذا الاعلان لمن يكن له حق على تلك العين
من التسجيلات ونحوها لو كان هناك صاحب
حق أو تسجيل ولا يكون مسؤولاً عن شيء
بمد هذا الاعلان

تحريراً في ٢ مايو سنة ٩٠٠

كاتب أول المحكمة
امضا

التعديلات القانونية

لعام ١٨٩٧

نحز طبع الجزء الرابع من التعديلات القانونية
التي أدخلت على قوانين المحاكم الاهلية في بحر
سنة ١٨٩٧ وأضيفت عليه اللوائح والقرارات
الآتية وهي - لائحة تنفيذية لالغاء أقلام بيت
المال وترتيب المجالس الحسبية وقرارات نظارة
الحقانية بشأن دوائر اختصاص محاكم مصر الجزئية
ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولائحة الاجراءات
الداخلية للمحاكم الشرعية وقرار بخصوص
المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة
تأديب القضاة الشرعيين ولائحة الرسوم القضائية
للمحاكم الاهلية

وهذا الجزء مؤلف من ٩١ صفحة وطبع
على ذات قطع القوانين الاهلية ليتمكن ضمه اليها
وقد جعل فهرست محتوياته يستدل منه بكل
سهولة عن المراد البحث عليه اما ثمنه خمسة
قروش صاغ ويطلب من ادارة المطبعة العمومية
بمصر من اسكندر آصاف

(طبع بالمطبعة العمومية)

بتاريخ ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٩ تنفيذاً للحكمين
الصادر احدها من محكمة الموسكى الجزئية في ١٨
يناير سنة ١٨٩٩ والحكم الصادر من محكمة
العياط الجزئية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ٩٩ وذلك
وفاء لمبلغ ٥٥٤ قرش صاغ و ١٠ فضة بخلاف
ما يستجد من المصاريف

وهذا البيع بناء على طلب طه افندي محمد
التاجر ومتخذ له محلاً مختاراً مكتب حضرة
وكيله احمد بك يوسف الحامي الكائن بسراي
المرحوم احمد باشا طاهر بالجالية بمصر
فعلى من يرغب المشتري الحضور في اليوم
والساعة والمحل الموضحين اعلاه لمن يرسي عليه
آخر عطا يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق في حالة التقصان
تحريراً في ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٠

نائب باشمحضر
محكمة العياط
مشرقي شنوده

محكمة الازبكية

اعلان بيع عقار

انه في يوم الاحد ١٠ يونيه سنة ١٩٠٠
الساعة ٨ افرنكي صباحاً بمركز المحكمة بصورة
باغوص يقسم شبرا

سيصير بيع حصه قدرها قيراطين ونصف
شائمة في قطعة أرض كائنه بشارع السبته بمصر
قدرها فدان محدود من بحري متروكة اربنا عن
المرحوم محمد افندي الليسي ومن غرب بشارع
عناير بولاق ومن شرقي مخزن عناير السكه
الحديد ومن قبلي شارع السبته

وهذا البيع هو بناء على طلب الحرمة
بفداد بنت علي القيمة ربع السراج بقسم بولاق
ضد مدينها كامل افندي حسن المستخدم بقومانية
الترمواي ومقيم بالكفر الزغاري وكان مرسى
مزادها على محمود احمد الصباغ الساكن بالواجهه

المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع
على ذمته ويلزم بالفرق ان قص
تحريراً بالاقصر في اول مايو سنة ١٩٠٠
نائب باشمحضر
بالاقصر
ابراهيم محمد

اعلان

انه في يوم الاربع ١٦ مايو سنة ١٩٠٠
الساعة ١٠ افرنكي صباحاً بناحية الهوار بمركز
السبلاوين دقهليه
سيصير الشروع في بيع فدانين وثلاث غله
تعلق السيد احمد القرضاوي وخطابي محمد من
الهوار السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ١٧
ابريل سنة ٩٠٠ بناء على طلب الحاج محمد
حسن الحار التاجر بميت غمر
تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من محكمة
ميت غمر الجزئية بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ٩٩
وفاء لمبلغ ٥٣٧ قرش صاغ
فكل من له رغبة في المشتري يحضر في
اليوم والساعة المحددين اعلاه ومن يرسي عليه
المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد المزاد
على ذمته ويلزم بالفرق
تحريراً بميت غمر في ٢٩ ابريل سنة ٩٠٠
و ٢٩ الحجه سنة ١٣١٧

نائب باشمحضر بمحكمة
ميت غمر
حنا بسخرون

اعلان

انه في يوم الاثنين ثمانية وعشرين مايو
سنة ١٩٠٠ موافق ٢٨ محرم سنة ١٣١٨ بسوق
ناحية مزغونه
سيصير الشروع في مبيع بضائع قناتش
مصبوغة وحسان اسهب سن ٤ تقريباً تعلق
محمد سالم الحيزاوي السابق توقيع الحجز عليها